

Distr.: General
12 October 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٠٥ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان،

بما في ذلك التهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي

بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

تقرير الأمين العام عن محاكمات الخمير الحمر*

موجز

في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٥٧ بء، المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والخمسين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. وفي الوثيقة A/58/617 المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ قدّمت تقريراً مؤقتاً عن محاكمات الخمير الحمر ريثما يقوم فريق للتقييم بزيارة بنوم بنه.

ويقدم التقرير الحالي تفاصيل عن التقدم المحرز في الإعداد لبدء سريان وتنفيذ الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والحكومة الملكية لكمبوديا بشأن إجراءات المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية، ويعالج مسألتين: الاحتياجات من الموارد وتعبئة الموارد، ويحدد الخطوات التي ستتخذ لاحقاً في أثناء التحضيرات لبدء نفاذ الاتفاق وتنفيذه.

* تأخر تقديم هذا التقرير بسبب الحاجة إلى عقد مشاورات مكثفة.

أولا - مقدمة ومعلومات أساسية

١ - في تقريره المؤقت A/58/617 المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أفيدت الدول الأعضاء بتقرير مرحلي عن حالة التحضيرات لبدء نفاذ الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والحكومة الملكية لكيمبوديا بشأن إجراءات المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية ("الاتفاق"). ومنذ ذلك الوقت، طرأت بعض التطورات المشجعة وإن كان التقدم بطيئا ومؤقتا بشكل عام.

٢ - ويعطي تشكيل حكومة جديدة في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ كمبوديا فرصة معالجة العديد من المسائل الحيوية التي يواجهها البلد، وأهمها النهوض بسيادة القانون وعملية الإصلاح القضائي والمصالحة الوطنية. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أقر الاتفاق في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ معه التعديلات التي أدخلت في القانون الكمبودي المعني بإنشاء دوائر استثنائية في محاكم كمبوديا للمقاضاة على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية ("القانون") وهي التعديلات الرامية إلى جعل القانون مجاريا للاتفاق. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تخر المصادقة بالكامل على الاتفاق. غير أنه من المتوقع أن تبدأ السلطات المعنية بالمضي قدما في عملية المصادقة دون أي تأخير.

ثانيا - التخطيط والإعداد للدوائر الاستثنائية

٣ - في الفترة التي سبقت تشكيل حكومة ملكية جديدة لكيمبوديا وريثما تجري مصادقة الهيئات التشريعية على الاتفاق، تمثلت استراتيجيتي في العمل عن كثب مع السلطات الحكومية المناوبة بخصوص عدد من مهام التخطيط والإعداد، شملت ما يلي:

- وضع مفهوم عمليات للدوائر الاستثنائية وما يرتبط بها من مؤسسات استنادا إلى الاتفاق
- تحديد الأماكن وما يرتبط بها من المنافع والمعدات والمرافق والخدمات
- وضع بارامترات لتقديرات الميزانية
- توزيع المسؤوليات المتعلقة بتكاليف المنافع والخدمات وترتيبات السلامة والأمن بين كمبوديا والأمم المتحدة، وفقا للمادة ١٧ (ب) و (هـ) من الاتفاق
- تحديد أية مساعدة محدودة أخرى قد يتعين على الأمم المتحدة أن تقدمها عملا بالمادة ١٧ (و) من الاتفاق لضمان حسن سير التحقيق والمقاضاة والمحاكمات.

- ٤ - ويجري تنظيم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لإنشاء وتسيير أعمال الدوائر الاستثنائية كمشروع مساعدة تقنية تابع للأمم المتحدة.
- ٥ - وقد تبين لي أنّ البقاء على اتصال وثيق مع الدول الأعضاء المهمة في الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة المحتملة أمر مثمر ومفيد، من أجل التماس الدعم التقني والمشورة والخبرة من برامج الأمم المتحدة والمحاكم الجنائية الدولية الأخرى، والحصول على مقترحات من مجتمع المنظمات غير الحكومية وتقديم الإحاطات إليه في هذا الصدد.

الاتصالات مع فرقة العمل التابعة للحكومة الكمبودية

- ٦ - بغية إرساء إطار عمل تعاوني مع فرقة العمل التابعة للحكومة الكمبودية المعنية بالتعاون مع الخبراء القانونيين الأجانب وبالتحضير لإجراءات محاكمة كبار قادة الخمير الحمر ("فرقة العمل")، وباعتبار أن مثل هذا الإطار يمثل شرطاً أساسياً لضمان فعالية عملية التخطيط وضمان تنفيذ المشروع في نهاية المطاف، سافر إلى بنوم بنه في الفترة من ٧ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، فريق تقني تابع للأمم المتحدة مؤلف من منسق للأمم المتحدة، ومستشار قضائي وموظف قانوني كبير وموظف للشؤون القانونية ومدير مرافق المحكمة. وعملت فرقة العمل والفريق التقني للأمم المتحدة لصياغة مفهوم أولي لعمليات الدوائر الاستثنائية، بما في ذلك وضع خريطة تنظيمية وقوائم بالمهام والجدول الزمني وغير ذلك من البارامترات الأساسية. كما استعرضت المتطلبات من الموظفين، والمواصفات المتعلقة بالأماكن والاحتياجات الأخرى من الموارد.
- ٧ - وفي زيارة متابعة أجراها فريق تابع للأمم المتحدة لبنوم بنه في الفترة من ٨ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٤ انصب التركيز على إعداد التقديرات الأولية للتكاليف وإيضاح تقسيم المسؤوليات التنفيذية بين كمبوديا والأمم المتحدة عملاً بالاتفاق. كذلك، جرى البت في اختيار الأماكن لمكاتب المحكمة ومكان إجراء المحاكمات. وأود أن أعرب عن تقديري لحكومة أستراليا لتكبدتها تكاليف سفر فريق الأمم المتحدة التقني في زيارته.
- ٨ - ومن جهتها، تجلّى نشاط فرقة العمل في التخطيط للتدريب الفني لموظفي المحكمة الكمبودية في إطار مشروع للتعاون التقني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بتجميع مجموعة من النصوص القانونية ذات الصلة بالدوائر الاستثنائية، وإعداد كتيب إعلامي وتنظيم حلقة دراسية إعلامية عن الدوائر الاستثنائية.

الاتصالات مع الدول الأعضاء المهتمة

٩ - نظمت الأمانة العامة اجتماعات دورية غير رسمية لمجموعة من الدول الأعضاء المهتمة. وكان الهدف من الاجتماعات الأولية تقديم إحاطات للجهات المانحة المحتملة عن حالة المناقشات مع فرقة العمل، والتماس تعقيباتها على ذلك. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، قُدم تقرير التقييم التقني الذي أعدته الأمانة العامة، شاملاً مشروعاً لمفهوم العمليات وخريطة تنظيمية وملاكاً مؤقتاً للموظفين وجدولاً زمنياً للتنفيذ. وقدمت التقديرات الأولية للتكاليف في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين، ركزت المناقشات على احتياجات الدوائر الاستثنائية من الموارد، وعلى التوزيع الدقيق لمسؤوليات التمويل بين كمبوديا والأمم المتحدة. وعقد ١٣ اجتماعاً في هذا الصدد في الفترة من ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ مع الدول المهتمة، بما فيها مع حكومة كمبوديا، وعقدت ٤ اجتماعات منها في بنوم بنه في بداية ونهاية زيارتي فريق الأمم المتحدة التقني.

الاتصالات مع برامج الأمم المتحدة والمحاكم الجنائية الدولية

١٠ - قُدم المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنوم بنه دعماً سوقياً لفريق التقييم التقني خلال وجوده في كمبوديا، ونظم اتصالات مع النظراء الوطنيين وزعماء الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام. كذلك، شاطر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تجربته التي اكتسبها من مشروع للتعاون التقني لمساعدة كمبوديا في مجال الإصلاح القانوني والقضائي. وعمل المكتب التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كمبوديا كحلقة وصل مع المنظمات الوطنية غير الحكومية.

١١ - وشارك موظفون حاليون وسابقون في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عمل فريق الأمم المتحدة التقني وقدموا مشورة مختصة بشأن مسائل قضائية وبشأن تنظيم المحكمة وإدارتها، والأماكن المخصصة لمكاتب المحكمة ونشاط المحاكمة وأمن المحكمة. وقدم مساعدة ومشورة أيضاً مسجل المحكمة الخاصة لسيراليون، والأفرقة الخاصة في المحاكم الوطنية في تيمور - ليشتي.

الاتصالات مع مجتمع المنظمات غير الحكومية

١٢ - تمخضت العملية التحضيرية للدوائر الاستثنائية عن اهتمام كبير لدى المنظمات غير الحكومية في كمبوديا وعلى الصعيد الدولي في آن واحد. وإنني أرحب بما تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تقدمه من مساعدة وتعاون فيما يتعلق بالخبرات ذات الصلة. ويمكن لمثل هذا الدعم أن يشمل ما يلي:

- جمع وثائق مرحلة ما قبل المحاكمة وبحثها والحفاظ عليها وترجمتها
- أعمال الرصد والتغذية المرتدة
- التوعية والدعوة.

١٣ - وثمة أهمية كبيرة أعلقها على إجراء اتصالات منتظمة بالمنظمات غير الحكومية الكمبيوترية وغير الكمبيوترية المهمة، لإحاطتها علما بالتقدم المحرز في المشروع والاستماع إلى مقترحاتها وشواغلها.

ثالثا - مفهوم عمليات الدوائر الاستثنائية

١٤ - صيغ مفهوم عمليات الدوائر الاستثنائية في السياق التالي:

(أ) لا يبدأ نفاذ الاتفاق، عملاً بالمادة ٣٢ منه، إلا عندما يُخطر كل من الطرفين الآخر بأن الشروط القانونية لبدء نفاذ الاتفاق استوفيت؛

(ب) وعلى النحو المبين في تقرير السابقيين (A/57/769)، الفقرة ٧٧ و A/58/617، الفقرة ٧)، لا يمكن البدء في عملية تشكيل الدوائر إلا فور توافر المال اللازم لتمويل التوظيف والعمليات لفترة زمنية متواصلة. وسوف أعتبر أن هذا الشرط قد استوفي عندما ترد التبرعات المعلنة للسنوات الثلاث الكاملة لعمل الدوائر، فضلا عن المساهمات الفعلية للسنة الأولى من عملها. وقد أصبح هذا الشرط ملحا أكثر من ذي قبل بعد تجربتنا مع المحكمة الخاصة لسيراليون.

إجراءات المحكمة

١٥ - يُفترض أن الإطار الزمني الكلي لعمل الدوائر سيدوم ثلاث سنوات، من وقت بدء مكتب المدعي العام عمله حتى إكمال كل المحاكمات والطعون. ويفترض أن قضاة المحاكمات وقاضي التحقيق والمدعين العامين سيعينون بعد شهرين من بدء نفاذ الاتفاق.

١٦ - وضمن الإطار الزمني الكلي، يُتوقع أن تدوم مرحلة التحقيق التي تشمل عمل المدعين العامين وقاضي التحقيق فترة إجمالية تتراوح بين سنة ونصف السنة وستين. وسيكون من صلاحيات المدعين العامين وقاضي التحقيق أن يقرروا، ضمن البارامترات المبينة في الاتفاق، من الذي سيجري تحديدا التحقيق معه ومقاضاته. ولكن، لغرض التخطيط لعبء العمل ووضع تقديرات للاحتياجات من الموارد، افترض أن يكون عدد المتهمين المشمولين بين ٥ و ١٠ متهمين.

١٧ - ويتوقع أن تبدأ المحاكمات بعد ١٨ شهرا من بدء نفاذ الاتفاق، وأن تدوم المحاكمة في كل قضية فترة تتراوح بين ٩ أشهر وسنة ونصف السنة. وقد يستلزم الأمر إجراء محاكمة واحدة إلى ثلاث محاكمات مشتركة، ومحاكمة واحدة إلى ثلاث محاكمات فردية. ويمكن إجراء محاكمتين أو أكثر في الوقت نفسه. ويمكن أيضا إجراء المحاكمة في قضية معينة والاستئناف في قضية أخرى في عين الوقت. وسيدوم مجموع نشاط المحاكمات والطعون من ١٥ إلى ١٨ شهرا.

١٨ - وستُسيّر إجراءات المحاكمة بثلاث لغات (الخمير والانكليزية والفرنسية) وستستلزم ترجمة فورية من هذه اللغات وإليها. وستسجل إجراءات المحاكمات بالكامل بالصوت والصورة. وسيُحتفظ أيضا بسجلات للموجزات المحررة، حسب العرف المتبع في نوع الأنظمة القانونية التي تنتمي إليها كمبوديا. ويتوقع بروز حاجة كبيرة إلى التوعية العامة، كما يتوقع أن ييدر عن وسائل الإعلام اهتمام كبير بالمحاكمات، مما يبرّر البث المرئي والمسموع لإجراءات المحاكمات بثا حيا أو مؤجلا، على نحو ما تقرره الدوائر على أساس كل قضية على حدة.

الوثائق والشهود والخبراء

١٩ - يتوقع أن تستند الدوائر بقوة على أدلة الإثبات المستندية. ويتوقع أن يُنظر في زهاء ٢٠٠ ٠٠٠ صفحة من أدلة الإثبات المستندية. ويُحتفظ بالجزء الأكبر من الوثائق في مركز التوثيق لكمبوديا، وهو منظمة غير حكومية مكرسة لبحوث وحفظ الوثائق المتعلقة بالجرائم المرتكبة إبان فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية. وقد تدعو الحاجة للجوء إلى مصادر أخرى لأدلة الإثبات المستندية داخل كمبوديا وخارجها.

٢٠ - وتتاح الوثائق المذكورة كلها تقريبا في لغة الخمير ولم يترجم منها حتى الآن إلا جزء بسيط. ومن الضروري لذلك بذل جهد مكثف للترجمة قبل بدء أعمال التحقيق الفعلي. ولأسباب تتعلق بفعالية التكلفة، يمكن الاستعانة بمصادر خارجية لترجمة الوثائق ذات الطابع غير السري، مع مراقبة الجودة بصرامة وضمان الاتساق في استعمال المصطلحات. وسيُدقق في مجمل المواد أولا لتحديد مدى أهميتها وحساسيتها قبل إحالتها للترجمة. ويتطلب ذلك توافر قدرة داخلية على الترجمة الموجزة الأولية من لغة الخمير إلى الانكليزية والفرنسية. وسيتولى مترجمون من داخل المحكمة ترجمة الوثائق والسجلات السرية التي تصدرها الدوائر خلال الإجراءات.

٢١ - ويتوقع أن يستدعي قاضيا التحقيق ما يصل إلى ١٥٠ شاهدا و/أو مدعيا (زهاء ١٠٠ من داخل كمبوديا و ٥٠ تقريبا من الخارج)، ويتعين أن يمثل خمسهم تقريبا في

المحاكمات ذاتها. ويفترض أن تعين الدوائر ما يصل إلى ١٠ خبراء وعلماء وباحثين دوليين لفترات وجيزة.

التوعية العامة ووسائل الإعلام

٢٢ - إنني أدرك الترقب القائم لدى حكومة كمبوديا والمجتمع الدولي بأن تساهم محاكمات الخمير الحمر مساهمة كبيرة في تحقيق المصالحة الوطنية في كمبوديا. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن توقع أن تهتم وسائل الإعلام، على الصعيدين الوطني والدولي اهتماما قويا بالمحاكمات. ولذلك، يتوخى مفهوم العمليات أن تكون أنشطة التوعية العامة والدعوة جزءا لا يتجزأ من الدوائر الاستثنائية. وسيدعم هذه الأنشطة قسم مكرس للشؤون العامة للعمل يدا بيد مع الحكومة ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية من أجل الوصول إلى أكبر نطاق ممكن من التغطية.

الأماكن

٢٣ - ووفقا للمادة ١٤ من الاتفاق، تتولى الحكومة الملكية لكمبوديا على نفقتها الخاصة مسؤولية توفير أماكن الدوائر الاستثنائية وما يرتبط بها من مؤسسات (قضايا التحقيق ومكتب المدعين العامين ومكتب الإدارة). وتنص المادة ١٤ أيضا على أن توفر الحكومة الملكية المنافع والمرافق والخدمات الضرورية لتسيير أعمال الدوائر والمؤسسات التابعة لها التي قد يُتفق عليها مع الأمم المتحدة.

٢٤ - وقد استعرض فريق الأمم المتحدة التقني وفرقة العمل التابعة للحكومة الكمبودية مختلف الأماكن الممكنة. وكان الحل الأمثل هو العثور على موقع واحد يشمل المهام المكتبية وقاعة محكمة معا، ويضمن فعالية العمل وتركيز الموارد السوقية وموارد الأمن في الموقع نفسه. إلا أنه لم يمكن إيجاد مرفق ملائم واحد في بنوم بنه تتوافر له المرافق والبنية التحتية المرجوة. وقد رفض خيار بناء مرفق كامل ومتكامل العناصر لأن الجهود المالية والجهود الإدارية الضرورية لدعم مثل هذا المشروع، فضلا عن إطاره الزمني المرجح، بدت غير متناسبة مع الفترة المحدودة لعمل الدوائر. وبعد مشاورات مكثفة وزيارات عديدة للمواقع، اتفق الطرفان على أنه في ظل الظروف القائمة، فإن المرفقين الموصوفين أدناه يقدمان أفضل حل ممكن بأدنى مستوى من الاستثمار.

٢٥ - فمسرح شاكوتموك يعتبر ملائما للغاية كقاعة للمحكمة والمرافق المرتبطة بها. ويقع هذا الموقع في منطقة سيسووات كواي بالقرب من وزارة الخارجية، وهو موقع راق حُدث مؤخرا، كما أنه يعمل بكامل عناصره وفيه قاعة للزوار بسعة ٥٠٠ مقعد. ويوفر الموقع

مداخل منفصلة للقضاة ولنقل المحتجزين والشهود والزوار. كما يوفّر مجالا كافيا لتركيب مقصورات لمراقبة الدخول منفصلة عن الهيكل الرئيسي للمبنى، وزنانات احتجاز مؤقتة موصولة بسلاّم مباشرة داخلية إلى قاعة المحكمة، ومقصورات للترجمة الفورية في قاعة المحكمة، وأنظمة وأجهزة تحكم سمعية بصرية، وبهو بمساحة تكفي لتوفير الدعم لوسائط الإعلام، ومساحة كافية لارتداء القضاة أرواحهم وعقد اجتماعهم. وجاء التقييم الأولي للأمن إيجابيا، بشرط تركيب عناصر الأمن الاعتيادية.

٢٦ - أما المركز الثقافي الوطني فجرى اختياره من أجل استخدامه كمكاتب لقضاة المحاكمات ولقاضي التحقيق والمدعين العامين ومكتب الإدارة. وهو يضم ستة مباني منخفضة الارتفاع، إضافة إلى الأبنية المساعدة، بمساحة إجمالية تبلغ ٦٦٠ ٥ مترا مربعا، من البناء الحديث، واقعة في مجمع مسيحي مساحته ٢٢ ٠٠٠ متر مربع على بعد نصف متر تقريبا جنوب مسرح شاكوتموك، بمحاذاة منطقة سيسووات كواي. ويقع البناء مباشرة مقابل المرفقين الجديدين لوزارة الخارجية والجمعية الوطنية، اللذين يوجدان قيد البناء في الوقت الراهن. وستحتاج الأبنية إلى قليل من أعمال التجديد. وثمة مبنى كبير منها تبلغ صافي مساحته ٧٥٠ مترا مربعا تسمح حالته بالانتقال إليه مباشرة، ويمكن استعماله على الفور لاستيعاب فريق بدء العمل. ويستعمل المجمع حاليا لاستضافة معارض تجارية ومناسبات مماثلة. وستكون هناك حاجة لبعض أعمال البناء المحدودة من أجل توسيع مساحة المكتب لاستيفاء متطلبات الدوائر الاستثنائية. ولاحظ التقييم الأولي للأمن بقلق وجود بناء تجاري مكون من ستة طوابق بالقرب من الجهة الخلفية للموقع، إلا أن التقييم كان في مجمله إيجابيا.

موظفو المحكمة

٢٧ - يقوم التصور المتوخى للدوائر الاستثنائية على أن تكون هذه الدوائر عاملة في إطار هيكل المحكمة الوطنية الكمبودية والنظام القضائي الكمبودي. وقد تأكد لفريق التقييم أثناء زيارته لبنوم بنه أن الخدمات الحالية لإدارة القضاء في كمبوديا غير قادرة على دعم عملية بدرجة التعقيد التي تميز الدوائر الاستثنائية. ولذلك، سيكون من الضروري بذل قدر كبير من المشاركة والمساعدة الدوليتين في غالبية جوانب العملية لضمان إنشاء الدوائر وما يرتبط بها من مؤسسات بسرعة، وتشغيلها بفعالية وتسيير أعمالها وفقا للمعايير الدولية. ويتوقع أيضا أن يكون لهذه المشاركة نتائج قيّمة حيث ستؤدي إلى نقل المهارات والدراية إلى موظفي المحاكم الكمبوديين في الفترة التي تلي اختتام أعمال الدوائر الاستثنائية.

٢٨ - وتتطلب طريقة عمل المحكمة واحتياجاتها الفريدة وجود ملاك وظائف متكامل إلى حد بعيد. فقد يعمل الموظفون الوطنيون (الذين تعينهم وتدفع رواتبهم الحكومة الكمبودية)

والموظفون الدوليون (الذين تعيّنهم وتدفع رواتبهم الأمم المتحدة)، مع بعض الاستثناءات، جنبا إلى جنب ضمن التسلسل القيادي نفسه. غير أن بعض الأقسام، وخاصة المسؤول منها عن مراقبة وإدارة الأموال والأصول وتطبيق القواعد والإجراءات الإدارية قد يكون متكاملا بشكل جزئي، على النحو الملائم.

المركز القانوني للقضاة الدوليين وموظفي المحكمة الدوليين الآخرين

٢٩ - على النحو المشروح في تقرير (A/57/769)، توجد أسباب قوية تستدعي منح القضاة الدوليين والمدعي العام الدولي وقاضي التحقيق الدولي مركز موظفي الأمم المتحدة للأغراض المتعلقة بشروط خدمتهم وأحكامها. ولم تتخذ الأمم المتحدة قرارا بهذا الصدد حتى الآن. وأعتقد أنه من الضروري التشديد على أهمية هذه النقطة من أجل صون مصداقية الدوائر الاستثنائية وضمان استقلاليتها وحيادها، على الصعيدين الفعلي والنظري. وللأسباب ذاتها، يبدو أن هذه الوظائف أبعد عن أن تشغل بموظفين مقدّمين دون مقابل.

٣٠ - وفيما يتعلق بالموظفين الدوليين الآخرين، فإنهم سيُعيّنون في إطار السلاسل الملائمة من النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة المطبق على موظفي التعاون التقني. وسيُنظر في مقترحات تقدمت بها الحكومات، في إطار الفئة الأولى من الموظفين المقدمين دون مقابل، من أجل شغل عدد محدود من الوظائف في حدود الرأي الذي سبق أن أعربت عنه الجمعية العامة فيما يتعلق بقبول الموظفين المقدمين دون مقابل بموجب أحكام التوجيه الإداري ST/AI/231/Rev.1. ومن المقرر أيضا شغل بعض الوظائف القضائية ووظائف الدعم الصغيرة بخدمات متطوعي الأمم المتحدة.

التدريب القضائي

٣١ - بغية ضمان مصداقية الدوائر الاستثنائية، التي ستكون إلى حد كبير رهنا بتراهة القضاة والمدعين وغيرهم من موظفي المحكمة وحيادهم ومواصفاتهم المهنية، من الضروري أن يجري تنظيم دورات تدريبية مكثفة لأعضاء الهيئة القضائية الكمبودية، بمن فيهم أعضاء نقابة المحامين. وتتراوح الاحتياجات من التدريب بين مسائل متعلقة بالقانون المطبق على القضايا المحالة إلى الدوائر الاستثنائية، والممارسات والتقنيات المرتبطة بالتحقيقات الجنائية المعقدة والتحقيقات في الجرائم ضد الإنسانية ومقاضاتها والمبادئ العامة في القانون الجنائي الدولي. وسيغطي التدريب أيضا الجوانب الجوهرية (تعريف الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والسوابق القضائية) والمسائل الإجرائية (تنظيم المحكمة وسير عملها، والنظام الداخلي للولايات الجنائية الدولية الرئيسية).

٣٢ - ويجدر في هذا الصدد الإشارة إلى مشروع للتعاون التقني عنوانه "الإصلاح القانوني والقضائي - المساعدة التمهيدية" يضطلع به في الوقت الراهن المكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنوم بنه، دعماً لبناء قدرات النظام القضائي. ويتضمن المشروع توفير التدريب الأولي لمجموعة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ قاضياً كمبودياً في مجالي القانون الجنائي الدولي وقانون الإجراءات الدولي. وينفذ بالاشتراك الوثيق مع المدرسة الملكية للمدعين العامين والقضاة التي أنشئت حديثاً. وستنظم دورة تمهيدية مماثلة لمجلس الدفاع الكمبودي، بالشراكة مع نقابة المحامين الكمبوديين.

٣٣ - ولئن كان المشروع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي غير مرتبط بشكل محدد بالدوائر الاستثنائية، فإن هذا المشروع سيرسي الأساس لتنظيم تدريب معمق وذو منحنى عملي للفترة التي تلي اختيار موظفي المحكمة الكمبوديين والدوليين وتعيينهم من أجل الدوائر الاستثنائية. وتكمن أهداف البرنامج الثلاثة في ما يلي:

- السماح للمتعاونين المستقبليين من ذوي الخلفيات الوطنية والدولية بتشكيل مجموعات متكاملة ووضع وسائل وإجراءات عمل مشتركة
- الارتقاء بالمهارات القانونية للقضاة والمدعين
- تعريف الموظفين الدوليين بالنظام القضائي والإجراءات الجنائية في كمبوديا
- إكساب موظفي الدعم (ولا سيما كتبة المحكمة وموظفي السكرتارية وموظفي الأعمال الكتابية) المهارات التقنية الضرورية للاضطلاع بمهامهم (باستعمال تكنولوجيا المعلومات وإجراءات العمل الخاصة بالمحكمة).

٣٤ - وبما أن المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنوم بنه والمدرسة الملكية للمدعين العامين والقضاة سبق أن أرسيا بنية تحتية للتدريب فيما يتعلق بمشروع التعاون التقني المذكور أعلاه، سيجري النظر في الاستفادة من إطار العمل القائم من أجل توفير التدريب المحدد الذي يزعم تقديمه لموظفي الدوائر الاستثنائية.

دعم مجلس الدفاع

٣٥ - ووفقاً للمادة ١٧ من الاتفاق، تتحمل الأمم المتحدة تكاليف المحامين المعيّنين للمتهمين الذين تعوزهم الوسائل الضرورية لدفع تكاليف هؤلاء المحامين بأنفسهم. وستدير وحدة صغيرة شبه مستقلة لدعم الدفاع نظام المساعدة القانونية في الدوائر، وستكون هذه الوحدة على ارتباط غير وثيق بمكتب الإدارة مما يوفر الحد الأدنى من المساعدة والدعم القانونيين للمحامين الكمبوديين الذين قد يعيّنون بأمر من المحكمة للدفاع عن المتهمين

المعوزين. وقد تبرم الوحدة أيضا عقودا مع محام دولي لتقديم المساعدة للمحامي الكمبودي المعين. ومن الضروري وضع أحكام ملائمة في الميزانية لجذب المحامي الدولي ذي الخبرة والمهارة وبالمستوى الذي يمكن مقارنته بمستوى المحامين العاملين في مكاتب المدعين العامين وقاضي التحقيق، ومن أجل توفير دفاع ملائم للمتهمين أمام الدوائر الاستثنائية. وفي الوقت عينه، سيكون مطلوبا توفير محام دولي ذي خبرة ومهارة من أجل ضمان امتثال المحاكمات للمعايير الدولية للعدالة والإنصاف ومراعاتها للأصول القانونية. وستضع وحدة دعم الدفاع نظاما لترشيد تكاليف محامي الدفاع وستمارس رقابة صارمة على دفع أجور المحامين.

الأمن

٣٦ - عملا بالمادة ٢٤ من الاتفاق، تلتزم الحكومة الملكية لكمبوديا بضمان أمن الأشخاص المشار إليهم في الاتفاق وسلامتهم وحمايتهم. ويشمل ذلك أمن موظفي الدوائر الاستثنائية وما يرتبط بها من مؤسسات، فضلا عن أمن الشهود والمتهمين والمحتجزين. وستتحمل الحكومة أيضا مسؤولية إدارة مرفق الاحتجاز ونقل المحتجزين. ووفقا للمادة ١٧ من الاتفاق، تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية بعض ترتيبات الأمن والسلامة على النحو الذي يتفق عليه على حدة مع الحكومة.

٣٧ - وستتطلب أنشطة الدوائر الاستثنائية وضع ترتيبات ملائمة للأمن والسلامة من أجل حماية الموظفين والأماكن والأصول والبيانات والسجلات. ومن الحكمة افتراض أن الموظفين الذين يخدمون الدوائر، ولا سيما قضاة المحاكمات وقاضيا التحقيق والمدعيان العامان، معرضون لتهديدات محتملة ولدرجة من درجات الخطر. ويمكن اتخاذ تدابير خاصة لضمان أمنهم الذاتي، بما في ذلك الحماية الشخصية داخل أماكن المحكمة وخارجها على السواء. وسيؤسس مجمع سكني آمن يخضع لتدابير حمائية خاصة للأشخاص الذين يعتقد أنهم معرضون للخطر خاصة، بمن فيهم الشهود.

٣٨ - وتقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة، مزودة بالخبرة المستمدة من المحاكم الجنائية الدولية الأخرى ومكتب منسق شؤون الأمن التابع للأمم المتحدة، وفرقة العمل التابعة للحكومة بالتحضير لصياغة خطة مشتركة لإدارة الأمن. وقد شكلت الحكومة لهذا الغرض لجنة أمنية خاصة للدوائر الاستثنائية.

٣٩ - وترد خريطة تنظيمية مؤقتة للدوائر الاستثنائية في مرفق هذا التقرير.

رابعاً - الاحتياجات من الموارد

٤٠ - تكبدت الدول الأعضاء في السنوات الماضية عبئاً مالياً كبيراً لتشغيل المحاكم الجنائية الدولية. وتتوقع الجهات المانحة ممارسة الانضباط في الميزانية عند التخطيط لمحاكم جنائية جديدة تقام بمساعدة دولية. وعلى الجانب الآخر، قد تسفر ميزانية تشغيل ناقصة التمويل عن تأخير في بدء عمل الدوائر الاستثنائية، وتؤثر في قدرتها على العمل وفقاً للمعايير الدولية للعدالة والإنصاف ومراعاة الأصول القانونية.

٤١ - وقد تضمن تقرير (A/57/769) إعطاء بعض الأرقام المؤقتة والأولية التي تصور جزءاً مما كان يفترض أنه حصة الأمم المتحدة في تقاسم تكاليف إنشاء الدوائر الاستثنائية وتشغيلها. وفي ذلك الوقت، لم تكن المناقشات مع حكومة كمبوديا بشأن مفهوم العمليات وبشأن تمويل المرافق والمنافع والخدمات والأمن قد بدأت بعد. وقد أُفيدت الجمعية العامة بأن تلك الأرقام لا تشمل بنوداً تتعلق بأجور محامي الدفاع، وأنشطة الادعاء والتحقيق، والإمدادات، والمواد، والطباعة، والخدمات التعاقدية المتنوعة، والمساعدة المؤقتة العامة، وسفر الشهود، وتعديل وتحسين الأماكن، تكاليف المنافع والخدمات الضرورية لعمل الدوائر.

٤٢ - وفي تلك الأثناء، نشرت الحكومة الكمبودية إسقاطاتها الخاصة المؤقتة المتعلقة بالتكلفة الأولية للدوائر الاستثنائية ووزعتها على المجتمع الدولي في بنوم بنه، لدى انعقاد اجتماع للجهات المانحة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٤٣ - واشترك فريق الأمم المتحدة التقني وفرقة العمل التابعة للحكومة، بعد إجراء مناقشة بشأن المفهوم الأولي للعمليات، في استعراض شامل لجميع عناصر تكلفة الدوائر الاستثنائية، بصرف النظر عن مسؤولية التمويل، لضمان اكتمال التقديرات واتساقها. وأسدى فريق الأمم المتحدة المشورة فيما يتعلق بالتكاليف والرواتب وجدول المرتبات الموحدة في الأمم المتحدة، والأنماط النموذجية للنفقات في محاكم أخرى تشغلها الأمم المتحدة أو تقدم لها المساعدة، كما أسدت فرقة العمل التابعة للحكومة المشورة بشأن عناصر التكلفة المحلية، بما في ذلك تعديل الأماكن وصيانتها وتشغيلها، والتكاليف غير المباشرة الأخرى التي تتكبدها الحكومة ومستويات الأجور المزمع دفعها لموظفي المحكمة الوطنيين.

٤٤ - وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق يترك هامشاً للتأويل فيما يتعلق بالحصة من تكاليف التشغيل التي يتحملها كل طرف من الطرفين. وبموجب أحكام المادتين ١٤ و ١٧ من الاتفاق، لا يخصص لأي الطرفين تحديداً أداء مدفوعات معينة إلا فيما يتعلق بدفع أجور الموظفين، ومحامي الدفاع وتوفير الأماكن وسفر الشهود. وأما المسؤوليات المتعلقة بوجوه الإنفاق الأخرى كالأثاث والإمدادات وتكنولوجيا المعلومات والنقل والترجمات التعاقدية والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات السمعية البصرية فلا تنوزع بوضوح في الاتفاق.

٤٥ - وقد صاغ فريق الأمم المتحدة التقني وفرقة العمل التابعة للحكومة تخصيصاً مؤقتاً لوجوه الإنفاق أعدت الأمانة العامة على أساسه تقديرات كلية للتكاليف. وتبلغ الإسقاطات الحالية للتكلفة الشاملة للعملية المفترض أن تدوم ثلاث سنوات ٥٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة، وهي تغطي حصتي كمبوديا والأمم المتحدة في التكاليف. وكانت هذه التقديرات موضع مشاورات مع الدول الأعضاء المهتمة في أثناء الأشهر الأخيرة. وقد اضطر إلى تأجيل زيارة للفريق التقني كان مقرراً أن يقوم بها إلى كمبوديا لإنهاء المشاورات المتعلقة بالميزانية إلى منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بدلا من موعدها الأصلي في آب/أغسطس ٢٠٠٤، ثم ألغيت الزيارة في النهاية بناء على طلب حكومة كمبوديا. وارتأت فرقة العمل التابعة للحكومة في كمبوديا أنه من الأفضل أن تعقد المرحلة الأخيرة من المناقشات مع فريق الأمم المتحدة والجهات المانحة فور موافقة الجمعية الوطنية على الاتفاق وعلى مشروع تعديل القانون.

٤٦ - وفي هذه الأثناء، أعلنت حكومة أستراليا تبرعها بمبلغ ٣ ملايين دولار أسترالي (٢,١ مليون من دولارات الولايات المتحدة) لتمويل عمل الدوائر الاستثنائية المخطط له أن يستغرق ثلاث سنوات. وقد أعلمتني حكومتا فرنسا واليابان بعزمهما الوطيد على التبرع بمبلغ مليون دولار واحد، و ٣ ملايين من دولارات الولايات المتحدة، على التوالي، للسنة الأولى من أنشطة المحكمة.

خامسا - خاتمة

٤٧ - بعد جهود مطول، استؤنفت العمليتان السياسية والمؤسسية في كمبوديا. ووفقا لما أفادت به السلطات الكمبودية، كان من الضروري تقديم الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والحكومة الملكية لكمبوديا بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية إلى السلطات الدستورية الكمبودية ذات الصلة للتصديق عليه كمسألة ذات أولوية. وفي تلك الأثناء، بدأت أعمال التخطيط والإعداد. وبعد إنجاز الاستعراض الجاري حتى الآن لتقديرات الميزانية، أعتمد من جانبي توجيه انتباه الجمعية العامة إلى نتائجه في شكل إضافة لهذا التقرير. واستنادا إلى إسقاطات التكلفة النهائية، سوف أدعو عندئذ، بشكل رسمي، الجهات المانحة إلى تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشئ لتمويل الدعم المقدم من الأمم المتحدة للدوائر الاستثنائية، من أجل استكمال التبرعات المحدودة التي وردت حتى الآن من حكومات أستراليا وفرنسا واليابان.

الدوائر الاستثنائية

خريطة تنظيمية مؤقتة

الدوائر والمكاتب القضائية

قضايا التحقيق

مكتب المدعين العامين

دائرة المحكمة العليا

الدائرة الابتدائية

الدائرة التمهيدية

مكتب الإدارة

